# المبحث الثانى

## الحرية والديموقراطية

## قراءة فى فلسفة أرسطو السياسية

## تمهيد .. الديموقراطية الأثينية وتأسيس الليبرالية السياسية :

لاشك أن الفكر السياسى السابق على أرسطو فى بلاد اليونان قد تطور تطورات هائلة منذ التشريعات الصولونية ؛ تلك التشريعات التى كانت سبباً مباشراً لنشأة الحياة الحزبية فى أثينا حيث أختلف حولها الأثينيون بمختلف طوائفهم وطبقاتهم وتشكلت حسب مواقفهم منها الأحزاب الثلاثة ؛ حزب السهل برئاسة ليكورجوس ، وحزب البحر الذى كان الوحيد المؤيد للإصلاحات التشريعية الصولونية ، وحزب الجبل برئاسة بيزيستراتوس Peisistratus ، ذلك الزعيم الذى قدر له أن يلعب دوراً حاسماً فى تطور الحياة السياسية فى أثينا منذ أن نجح فى أن ينصب نفسه زعيماً لها عام 517 ق.م حيث بدأت معه الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية بل والدينية التى مهدت لمشاركة كل طوائف الشعب فى الحياة السياسية وخاصة بعد الإصلاحات السياسية التى أدخلها كليستينيس Clisthenes بإلغائه امتيازات الأرستقراطية ونقل الحكم إلى الجمعية الشعبية Ecleisia التى كانت تضم كل المواطنين الأحرار ، والتى يختار من بينها بالقرعة مجلس البولا Boula الذى كان يتكون من خمسمائة عضو ويشرف على الإدارة والقضاء ، كما كان يختار منها أيضاً المحاكم الشعبية [1].

ولاشك أن الديموقراطية الأثينية قد تدعمت فى عصرها الذهبى على يد بركليس Preicles ( 490 ـ 429 ق.م ) حفيد كليستينيس الذى وضع دستور الديموقراطية بالمعنى الصحيح حيث أتاح لكل عضو من أعضاء الدولة الاشتراك فى الأمور السياسية ووضع جميع أفراد الشعب على قدم المساواة أمام القانون [2].

إن بركليس قد أنضج النظام الديموقراطي الأثينى بحيث صار على حد تعبيره هو فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى ذكرى الشهداء الأول ـ " المثال الذى يحتذى ". لقد حدد بركليس فى تلك الخطبة الشهيرة ملامح الديموقراطية الأثينية " المثال " بقوله :

**" إن نظام الحكم عندنا. الديموقراطية لأن الإدارة هى فى أيدى جماعة من**

**الناس لا فى أيدى قلة منهم. وها هو القانون يضمن العدالة للناس فى دعاويهم الخاصة على قدم المساواة ، ولكن هذا لا يمنع أن يميز أمرؤ على آخر بالنسبة إلى الفضائل والسجايا التى يتحلى بها. فإنه عندما تبرز فضائل الفرد فإن الناس يؤثرون أن ينتخبوه إلى المناصب الرفيعة لا إنعاماً أو تصدقاً عليه بل مكافأة له على مزاياه الخلقية. و ليس الفقر حاجزاً بل يستطيع المرء مهما يكن وضيعاً أن يخدم وطنه. وليست الحياة العامة احتكاراً أو وقفاً على فئة من الناس. وفى معاملاتنا اليومية لا يخامر الواحد منا شك فى أمانة الآخر وصدقه ، ولسنا نغضب على جيراننا إذا ما تصرفوا بالطريقة التى يرتضونها لأنفسهم ، ولسنا نزدرى الرجل الذى لا يروق لنا وإن كان رجلاً لا ضرر منه. وبالرغم من أن تصرفنا فى حياتنا الخاصة تصرف لا عنف فيه ولا قسوة فإن روح الاحترام تتخلل أعمالنا العامة. واحترامنا السلطة والقانون يمنعنا من أن نتصرف تصرفاً خاطئاً ، وذلك لأننا ننظر بعين الاحترام لحماة المظلومين وللقوانين غير المكتوبة التى إذا تجاوزها المرء جر على نفسه نقمة الرأى العام [3]".**

وإذا اعتبر البعض أن بركليس كان زعيماً سياسياً للديموقراطية الأثينية فى عصرها الذهبى ومن ثم فإن كلماته إنما قد ينظر إليها على أنها بمثابة المديح لفضائله وبيان لإنجازاته أو ما يتصوره هكذا للديموقراطية فى أثينا ، فإن شهادة أخرى لليسياس تؤكد نفس تلك الملامح للديموقراطية الأثينية ، لقد قال ليسياس فى خطاب جنائزى موضحاً مُثل هذه الديموقراطية ومدى الحرية التى تمتع بها الأثينيون فى ظلها ، قال : " إن أسلافنا كانوا الأوائل الوحيدين فى هذا العصر الذين نبذوا الحكم التعسفى ، وأنشأوا الديموقراطية متمسكين بأن حرية الجميع هى أقوى رباط للقلوب ، يشارك بعضهم البعض الآخر فى الآمال والآلام ويحكمون أنفسهم بقلوب حرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفق القانون ، ويعتبرون أنه من الوحشية أن يُكره الناس بعضهم بعضاً بالقوة وأن مهمة الرجال تحديد العدالة

بالقانون و الاقتناع بالعقل وأن يلتزموا بها فى العمل متخذين من القانون سلطاناً ومن العقل معلماً [4]".

إن الديموقراطية الأثينية إذن أسست لكل نظام سياسى ليبرالى دستورى بعد ذلك. ولاشك أن ما تمتع به الأفراد فى ظلها كان فى كثير من الأحيان موضع نقد بقدر ما كان موضع فخر ؛ فبقدر ما فاخر بها الأثينيون وتغنى به الأدباء والمفكرون وخاصة من السوفسطائيين الذين تمتعوا بالحرية فى ظل الديموقراطية وأشاعوها بين الناس فكراً وعقيدة كان جوهرها عبارة أطلقها زعيمهم بروتاجوراس " الإنسان معيار كل شئ " واستخلص منها الجميع أن كلاً منهم يعد وحدة سياسية قائمة بذاتها ؛ فإن كان كل فرد هو معيار وجود ما يوجد ولا وجود ما لا يوجد ، كما هو معيار الخير ومعيار الشر حسب ما يعود عليه بالنفع والفائدة ، فمن باب أولى يكون لكل منهم مطلق الحرية فى اختيار الحكام وفى اختيار النظام السياسى الذى يخضع له.

أقول بقدر ما كانت الديموقراطية الأثينية موطن الفخار للأغلبية من اليونانيين ، بقدر ما كانت موضعاً للنقد من بعض المفكرين ، فها هو أفلاطون ينتقدها قائلاً : " إنه فى ظلها تملأ الحرية والعدالة حياة الناس والكل يكون حراً فى فعل ما يشاء ، ويرتب حياته كما يفضل وحسب ما يهوى [5] "... وأنها " تعامل الناس كمتساوين سواء كانوا كذلك فى الحقيقة أم لا ؟! [6] ".

ولقد ترددت نفس هذه الانتقادات عند الشعراء والخطباء كيوريبيدس وايسوقراط ، بل وتردد بعضها أيضاً عند أرسطو فى إطار حديثه عن ذلك النوع من الديموقراطية المتطرفة التى تبيح لكافة الناس أن يعيشوا حياة فوضوية يفعلون فيها كل ما يرغبون دون رقيب.

والواقع أن هؤلاء الذين نقدوها لم يفقدوا إيمانهم بأنها إنما حققت لهم القدر اللازم من حرية التفكير ، و حرية التعبير وحرية النقد. تلك الحرية التى جعلتهم يصفون الديموقراطية الأثينية أحياناً بما لم يكن فيها ؛ فهى لم تكن تساوى بين

الجميع إلا أمام القانون سواء فى التشريع الذى ينبغى أن يسهم فيه كلاً منهم بقدر متساوى أو حينما يخضع للمساءلة القانونية عن جريمة أرتكبها. أما فى تولى المناصب والاختيار لها فكان الأثينيون يعرفون – كما أشار إلى ذلك بركليس فى كلماته السابقة – كيف يختارون لها الأكفأ والأفضل.

والحقيقة أننى لا أجانب الصواب حينما أقول أنه لولا ظهور الديموقراطية فى أثينا وبلاد اليونان ما كان لفلاسفة اليونان أن يظهروا بهذه الكثرة ولا كان لهم أن يناقشوا كافة قضايا الوجود والحياة بهذه الجرأة وبهذه الحيوية التى تعنى أنه لا سلطان عليهم إلا سلطان العقل. كما أنها كانت الدافع الأكبر لهم على وضع السياسة موضع التساؤل ، ومن ثم كتبوا فى السياسة وقدموا مذاهبهم الفكرية المنادية بحياة أفضل للبشر سواء ناصروا خلال هذه المذاهب النظام الديموقراطي أم رفضوه !

والحقيقة التى يعلمها جيداً مؤرخو الفلسفة السياسية أن سقراط رغم نقده للديموقراطية وصراعه معها ، ذلك الصراع الذى كان بمثابة صراع وجود فإما تقضى عليه وإما ينجح هو فى القضاء عليها [7] ، كان ممن تمتعوا تماماً فى ظلها بكافة الحقوق وبالقدر الأعظم من حرية التفكير والجدل مع كل المدعين فى كل مكان بأثينا ، كما أنه حينما حوكم وأعدم كان ذلك بموجب القانون الأثينى الذى كان يحترمه هو ويجله لدرجة أنه لم يوافق على الخطط التى عرضت عليه للهرب من السجن ، احتراماً للقانون وتنفيذاً لحكمه رغم إحساسه بأن الحكم بإعدامه كان حكماً ظالماً.

ونفس الشيء مع أفلاطون الذى جاء نقده ورفضه للديموقراطية – فى اعتقادى – كرد فعل طبيعى لموقف الديموقراطية من أستاذه سقراط ، وللحريات التى أعطتها للعامة ومساواتهم بتلك الطبقة الأرستقراطية التى كان ينتسب إليها. إن نقده لها إذن لم يكن فى واقع الأمر من منطلق موضوعى عقلانى ، بقدر ما كان رفضاً لواقع سياسى عاشه ورفض مظاهر الفوضى الأخلاقية والاجتماعية التى سادته.

وعلى أى حال فقد قدر لتلميذه أرسطو أن يقف موقف التساؤل من النظم السياسية كافة ومن النظام الديموقراطي على وجه الخصوص ربما لاعتقاده بأن أفلاطون إنما تطرف فى فلسفته السياسية حينما انتقد كل النظم السياسية القائمة جميعاً وفضل عليها نظاماً أمثل لا وجود له إلا فى " الفلسفة النظرية " المثالية سواء تلك التى عرضها أفلاطون فى " الجمهورية " دولة الحاكم الفيلسوف ، أو فى " القوانين " الدولة التى كان يحكمها القانون الذى كان فى واقع الأمر " قانون " من وضع أفلاطون نفسه !

و يبدو أن أرسطو قد اتخذ منحى واقعياً فى فلسفته السياسية ليتاح له عرض النظم السياسية السائدة و مناقشتها مناقشة موضوعية بعيداً عن النظرة المثالية المتعالية التى كان ينظر منها أفلاطون إلى تلك النظم. وهذا المنحى الواقعى هو الذى أتاح له بلا شك أن يصل إلى تحليل جيد لمعنى الديموقراطية والتمييز بين الديموقراطية الحقيقية والديموقراطية المزيفة التى أطلق عليها الديماجوجية. والحق أن كل نظريات أرسطو السياسية قد كشفت عن استفادته الواضحة من النظام الديموقراطي الأثينى سواء فى الجوانب الإيجابية منه أو فى جوانبه السلبية. فهل كان أرسطو من دعاة الديموقراطية ومؤمناً بالديموقراطية وبقيمها من حرية وعدالة ومساواة ؟ أم كان رافضاً لها وداعياً إلى نظام سياسى آخر ؟ وما هو هذا النظام السياسى ؟ وهل اختلف هذا النظام السياسى عن الديموقراطية فى صورتها الأثينية الناضجة ؟ وما مدى هذا الاختلاف ؟ كل هذه وغيرها تساؤلات تمثل إشكاليات هذه الدراسة التى نقتصر فيها على تقديم إجابات أرسطو من خلال قراءة كتاب " السياسة " من منظور مدى تأثره بالنظام الديموقراطي الأثينى.

## أولاً : علم السياسة موضوعه دراسة قيم الديموقراطية :

يقول أرسطو فى فقرة هامة من " السياسة " محدداً مسائل الفلسفة السياسية :

**" العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما. وأول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها. وهذا العلم إنما هو السياسة.**

**فالخير فى السياسة إنما هو العدل وبعبارة أخرى المنفعة العامة. يُـرى على وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا الرأى العـام موافق إلى حد ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعنا علم الأخلاق. ثم إن الاتفاق واقع على طبيعة العدل و على الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أى نطبق المساواة وعلى أى نطبق عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هـى التى تكون الفلسفة السياسية [8] ".**

وهكذا فالفلسفة السياسية هى ما يعنى بدراسـة علـى أى صـورة تطبـق المساواة بين البشر ، هل بصورة مطلقة وهل يمكن أن نساوى فى إطار ذلك بـين المتساوين بالضرورة ؟ أم نطبق اللامساواة ؟ وإلى أى مدى يتحقق العدل فى إطار هذا أو ذاك ؟ وهل فى هذا يكون الخير ؟

إن أرسطو يبدأ الإجابة على هذه التساؤلات منذ مطلع الكتاب الأول من كتابـه حيث يؤكد أن الدولة هى اجتماع يؤلفه البشر لتحقيق الخير لهم جميعـاً ، ويعتبـر أن الإنسان كائن مدنى بالطبع حيث أن حاجته للاجتماع بغيره من البشر مسألة ضـرورية بدء من اجتماعه العائلى فيما يكون من أسرة ، إلى اجتماع مجموعة داخل قرية ، إلى اجتماع مجموعة القرى داخل المدينة ـ الدولة ، والدولة هى الغاية إذن لاجتمـاع الأفراد حيث أنه الاجتماع الذى يتحقق فيه العدل للجميع والعـدل حـسب تعبيـر أرسطو " ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسى وتقرير العادل هو ذلك الذى يرتب الحق [9] ".

فكيف تحقق الدولة غايات الجميع وأغراضهم العادلة ؟

**( أ ) التمييز بين " الدولة والحكومة " ودور المواطن فيهما :**

إن الدولة لا تحقق غايات الأفراد من اجتمـاعهم الـسياسى إلا إذا حـرص الجميع فيها على تحقيق أهدافهم ومصالحهم ( أى الخير ) دون مـساس بمـصالح

الآخرين. ولن يتم ذلك إلا فى ضوء تمييز هام أدركه أرسطو وهو من القيم الحقيقية للديموقراطية الليبرالية ألا وهو التمييز بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الحكومة ؛ ففى الوقت الذى لا يزال الكثيرون حتى فى العصر الحديث يخلطون بين الدولة والحكومة ويتحدثون عن أحدهما قاصدين الآخر أو موحدين بين الدولة والحكومة وكأنهما معاً شيئاً واحداً نجد أن أرسطو قد نجح فى إدراك هذا الخلط كما نجح فى التمييز بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة ، فقد عبر أرسطو عن هذا الخلط فى نظر العامة قائلاً : أن أولى المسائل هى العلم بماذا يعنى بالدولة فى اللغة العامية. هذه الكلمة شديدة الالتباس. فالفعل الفلانى يصدر من الدولة فى رأى البعض وهو فى رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أو ليغارشية أو طاغية [10] ". وهو يفصل فى هذا الالتباس قائلاً بعد ذلك مباشرة " إن الدولة بما هى ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ليست إلا اجتماع عناصر [11] " وهذه العناصر هى مجموع المواطنين. أما الحكومة " فليست إلا نظاماً مفروضاً على جميع أعضاء الدولة [12] ". وبالطبع فقد يكون المواطن أى مواطن من هؤلاء حاكماً أو قاضياً ، وهذه الوظائف الإدارية أياً كان نوعها " يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبداً أو محدودة تبعاً لأى شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية [13] ".

وها هنا يتضح أن لكل مواطن فى الدولة الحق فى أن يشغل أى وظيفة من الوظائف الإدارية فيها سواء كان ذلك مدى الحياة كما هو الحال فى عضويته الدائمة للجمعية الشعبية أو العمومية حيث أن كل مواطنى ( الدولة ـ المدينة ) أعضاء فيها حسب دستور الديموقراطية الأثينية ومثيلاتها فى بلاد اليونان ، أو يشغل وظيفة حكومية تتبع الحكومة وهذه الحكومة هى مجرد هيئة من هيئات الدولة ذات شكل معين وهى مفروضة بموجب اختيار المواطنين لنظامهم السياسى سواء كان ديموقراطياً أو ملكياً أو أرستقراطياً.... الخ .

وهؤلاء المواطنون إنما هم أعضاء أو أجزاء الدولة كما قلنا ، بينما تشكل

منهم الحكومة التى هى كما أشرنا مجرد هيئة من هيئاتها كما سيتضح من الحديث فى الفقرة التالية.

لكن قبل أن ننتقل إلى هذا التمييز الجديد بين هيئات الدولة ، قد يتساءل البعض : ما هو المواطن و ما تعريفه عند أرسطو ؟!

إن المواطن عنده لا يختلف عنه عند العامة فهو يرى حسب اللغة المستعملة فى عصره ، بل وربما وفى كل العصور ولدى معظم الدول أن " المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة وأحد هذين الشرطين لا يكفى [13] ". وقد ناقش أرسطو اشتراطات البعض لشروط أبعد من ذلك تتعلق بضرورة أن يكون أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك حتى تتم المواطنة الكاملة ، ورفضها نظراً " لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هى شرط لا يمكن عقلاً أن يطلب من الساكنين الأول المؤسسين للمدينة [14] ". فمسألة السؤال عن الأصل الأول والأجداد الأول لمواطن أى دولة ليس منطقياً ؛ إذ يكتفى عادة بأن يولد المرء لأبوين من أهل أو من مواطنى هذه الدولة أو تلك ! ومعروف أن دولاً كثيرة فى عصرنا الحاضر تعتبر المولود على أرضها من مواطنيها حتى لو كان الوالد والوالدة له من خارج هذا الوطن وغرباء على الدولة. وهذا التخفيف يعضد من وجهة نظر أرسطو .

وبالطبع فإن أهمية مسألة " المواطنة " تعود إلى ما يترتب عليها من حقوق يطلبها المواطن ومن الضرورى أن يتمتع بها ، وهى تلك الحقوق التى تميزه فى بلده ودولته عن الغرباء الوافدين عليها. وهذه الحقوق للمواطن يترتب عليها بالضرورة واجبات تلقى على عاتقه. فالمواطنة لها فضيلتها التى يتمتع بها الفرد وتميزه فى دولته عن أى آخر " فالمواطن كالملاح عضو فى جماعة ، ففى السفينة ، مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جذافاً والآخر رباناً ، وهذا مساعداً وذاك مكلفاً عملاً آخر. أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماماً ، فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هى عملهم المشترك. والجماعة هنا هى الدولة ، ففضيلة المواطن تتعلق بالدولة دون سواها. إن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة

أخرى غير فضيلة الفرد على حدة. [15] "

إن المواطنين إذن يتمايزون بمدى التزامهم بعملهم وإتقانه داخل دولتهم التى هى أشبه بالسفينة التى يشتركون معاً فى ملاحتها رغم تباين وظائفهم على ظهرها.

ويستطرد أرسطو فيؤكد على أن من قيم المواطنة تبادل الاحترام بين المواطنين سواء كانوا حكاماً آمرين ، أو موظفين عاديين مأمورين لأنه من الممكن أن يصبح هذا مكان ذاك ، أو ذاك مكان هذا. إنه يؤمن بتبادل الأدوار بين المواطنين فى الإمرة والطاعة ؛ " فبهذا الكمال المزدوج للإمرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن. فهما الملكتان الضروريتان للمواطن. وعلى المواطن أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى [16] ". ولقد كان أرسطو فى قمة وعيه بضرورة تبادل الأدوار بين مواطنى الدولة حكاماً ومحكومين حينما استشهد بقول أحدهم " فليمت بؤساً إذا كان ينقطع عن أن يكون ملكاً ما دام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد [17] ".

إن المواطن الفاضل عند أرسطو هو " ذلك الذى يجمع فى نفسه بين علم الطاعة والإمرة والقدرة عليهما ، ففضيلته تنحصر على التحقيق فى معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التى تطبق على أناس أحرار [18] " ، وإن كان يؤكد على أن من الضرورى لمن يتعرضون للوظائف العليا الآمرة أن يتحلوا بفضيلة " الحكمة والتبصر " " فهى الفضيلة الوحيدة الخاصة بالإمرة. أما سائر ما سواها فهى بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرون. التبصر ليس البتة فضيلة الرعية بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس. والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمارات ، والمواطن الذى يأمر كالفنان الذى يستخدم الآلة [19] ".

إن المواطنة مشاركة ، والمواطنون سواء يتساوى فى ذلك من يؤدى وظيفة آمرة أو وظيفة تتطلب الطاعة ، فالكل يؤدى وظيفته ويتحلى بفضيلتها المناسبة. وثمة ثقة متبادلة واحترام متبادل بين الجميع. إن الجميع أعضاء فى دولة واحدة

وإن اختلفت وظائفهم وتمايزت فضائلهم. والدولة الصالحة هى التى تتكون من هيئات ثلاثة أو أجزاء ثلاثة أو حسب الاصطلاح الحديث سلطات ثلاثة فما هى تلك السلطات وما دور كل واحدة منها فى الدولة ؟!

**( ب ) نظرية الفصل بين سلطات الدولة :**

يبدأ أرسطو عرضه لهذه النظرية التى تعد من دعائم الديموقراطيات الحديثة بقوله فى عبارة واضحة وصريحة :

" فى كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع ( المُشرع ) حكيماً اشتغل بها فوق كل شئ ونظم شئونها. و متى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة. الأول من هذه الأجزاء هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى إنما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها و طريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية [20] "

أما أول وأهم هذه السلطات فهى بالطبع " الهيئة التشريعية " التى أطلق عليها أرسطو كما كان يطلق عليها فى الديموقراطيات اليونانية الجمعية الشعبية أو الجمعية العمومية. وهذه الجمعية فى رأيه أياً ما كان طريقة تكوينها وهيراركية تشكيلها التى كانت آنئذ تختلف باختلاف الدول ، فهى التى تعبر عن كل مواطنى الدولة سواء كانوا جميعاً أعضاء فيها أو اختارت كل فئة أو كل طائفة أو كل قبيلة من يمثلها فى هذه الجمعية. ومن ثم " فكل الطرائق التى تتشكل بموجبها الجمعية – كما يقول أرسطو – ديموقراطية [21] " لأنها باختصار كلها طرائق تؤدى إلى " استمتاع المواطنين بحقوقهم السياسية [22] " وقد حدد أرسطو اختصاص هذه الجمعية بأنها " تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، و تصدر القوانين ، وتصدر أحكام الإعدام والنفى والمصادرة وتنظر فى محاسبة الحكام [23] " .

إن الجمعية الشعبية إذن هى الهيئة الأهم من هيئات الدولة لأنها تعبر فيما يرى أرسطو أيضاً فى ظل الديموقراطية عن " إرادة الشعب " تلك الإرادة " التى هى فوق كل شئ حتى القوانين ". ومن ثم فهى " السيد الحق للدولة [24] ". والحقيقة

أننى لم أجد فى تاريخ الفلسفة السياسية عبارة قيلت فى حق السلطة التشريعية أبلغ من هذه العبارة التى تكشف بوضوح عن مدى احترام أرسطو لإرادة الدولة ممثلة فى إرادة مواطنيها الذين يشكلون مباشرة أو يختارون من ينوب عنهم هذه السلطة. وقد كان فيما حدده أرسطو لها من وظائف وما لها من سلطات ما يكشف كذلك عن أنه نجح إلى حد بعيد فى تطبيق المبدأ الذى آمن به ( بأنها السيد الحق للدولة ) فهى التى تقرر الحرب والسلام وعقد المعاهدات. كما أنها هى المعنية حتى بإصدار قرارات النفى والمصادرة والإعدام للأفراد المارقين أو الفاسدين أو الذين أخطأوا فى حق بلدهم ووطنهم .

أما السلطة التنفيذية ممثلة فى ما يسميه أرسطو " إدارات الحكم " إشارة إلى سلطة الحكومة و من يتبعونها فى الإدارات المختلفة فى الدولة فهو يتساءل عن عدد هذه الإدارات وأشكالها والسلطات التى يمكن أن توكل لكل منها وعلى أى شكل يعين أو يختار رؤساء هذه الإدارات وموظفيها وأى مدة يمكن أن يقضيها هؤلاء فى وظائفهم ؟! كل هذه وغيرها تساؤلات طرحها وقدم لنا بعض صور الإجابة عنها من النظم السياسية التى كانت سائدة آنذاك وترك للقائمين على أمور أى دولة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات حسب المتغيرات والظروف السائدة فى كل دولة. ومع ذلك فلم يمنعه هذا من أن يقول أنه " فى الدول الكبرى ، كل إدارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تنفرد بها " وأن " كثرة المواطنين – فى هذه الدول – تسمح بكثرة عدد الموظفين " ومن ثم أوصى بأن " لا يشغل الفرد عينه بعض الوظائف إلا بعد فترات طويلة ، وثمة وظائف أخرى لا ينبغى أن " يشغلها الفرد عينه إلا مرة واحدة [25] ".

وإذا تساءلنا عن " الحكام " على وجه الخصوص فإنه بعد أن يستعرض الطرق المختلفة لاختيارهم و تعيينهم يؤكد على أن اثنين منهما فقط ديموقراطيتان " وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معاً بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية

بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب [26] ". وهذا يعنى أولاً أن للجميع الحق الأصيل فى أن ينتخبوا للمناصب الحكومية سواء بالقرعة أو بالانتخاب ، أو بالطريقتين معاً حسب نوع المناصب الحكومية. وفى هذا ما فيه من إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة السياسية على قدم المساواة سواء كناخبين أو كمنتخبين.

أما ثالث هذه السلطات فهى السلطة القضائية التى فصل أرسطو الحديث حولها بالحديث عن " المحاكم " محدداً أنواعها الثمانية [1] محكمة لتصفية الحسابات العامة [2] محكمة للفصل فى الأضرار التى تلحق الدولة [3] محكمة للفصل فى انتهاك الحرمات الدستورية [4] محكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من المحاكم [5] محكمة ترفع إليها القضايا المدنية المهمة [6] محكمة لقضايا القتل [7] محكمة للأجانب [27]. وقد اعتبر أرسطو " أن جميع المواطنين متى كانوا أهلاً لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعاً بالقرعة والآخرون بالانتخاب [28] ". وقد أكد أرسطو على أن هذه الطريقة فى تعيين القضاة هى الطريقة الديموقراطية لأنها تمنح القضاء فى عمومه جميع المواطنين [29].

وبالطبع فإن هذا التصور الأرسطى للسلطة القضائية إنما نبع من عصره ، ذلك العصر الذى لم يكن فيه دراسات متخصصة حول القانون والقضاء ولذلك كان يمنح للمواطنين فى عمومهم صلاحية الفصل فى القضايا وفى هذا ما فيه أيضاً من دعم مطلق للمساواة بين المواطنين ، ومن حرص كل مواطن منهم إذا ما أصبح سواء بالقرعة أو بالانتخاب حكماً فى أى قضية أن يكون عادلاً فى حكمه لأنه اليوم قد اختير قاضياً وغداً يمكن أن يمثل أمام قضاة آخرين متهماً يطلب منهم الرحمة والعدل !

وعلى أى حال فإن نظرية أرسطو فى التمييز بين هذه السلطات الثلاث فى الدولة ، ونجاحه فى الفصل بين هذه السلطات وتحديد لكل واحدة منها اختصاصاتها بهذا الشكل السابق يعنى أنه بالفعل قد سبق فلاسفة العصر الحديث وخاصة فلاسفة العقد الاجتماعى ومؤسسو الليبرالية السياسية من جون لوك حتى

مونتسكيو فى الوصول إلى هذه الصيغة التى اعتبرت أن الشعب هو مصدر كل السلطات وهو لا يمنحها إلا لنفسه عن طريق أن هؤلاء الأفراد ، أفراد الشعب يشكلون فيما بينهم الهيئة التشريعية ، كما أنهم يختارون فيما بينهم نظام الحكم وإداراته المختلفة ، وهم أنفسهم الذين يفصلون فيما ينشب من منازعات بينهم كأفراد أو كإدارات أو كموظفين فى الدولة. ولاشك أنه يجدر بدارسى الفلسفة السياسية المقارنة بين هذه الآراء لأرسطو وبين آراء الفلاسفة المحدثين والمعاصرين سواء فى مفهومه للدولة والحكومة ، أو فى مفهومه للسلطات وتمييزه بينها ودور كل واحدة من هذه السلطات ومدى التداخل بين اختصاصاتها إذا ما اختير الفرد نفسه فيها جميعاً لأى ظروف كانت وهل من المسموح به أن يكون الفرد نفسه حاكماً وعضواً فى الجمعية الشعبية وفى المحاكم فى آن واحد ؟! أم أنه من الضرورى الفصل التام بين عضوية هذه السلطات كما تم الفصل بينها كسلطات مستقلة الواحدة منها عن الأخرى ؟!

**ثانياً : أنواع الحكومات ومكانة الديموقراطية بينها :**

الحقيقة أن أرسطو قد شغل على مدار معظم فصول كتابه " السياسة " بتحليل أنواع الحكومات و التمييز بينها وأجهد عقله كثيراً فى محاولة المقارنة بين هذه الأنواع لمعرفة أيها أفضل من الأخرى ، و فى ظل أى نظام سياسى تكون الأفضلية ؟ وعلى أى أساس يتحدد مدى صلاحية هذه الحكومة أو تلك ؟ و هل يمكن الوصول إلى صيغة أو صورة جديدة للحكومة غير تلك التى كانت موجودة فعلاً فى عصره ؟!

**( أ ) أنواع الحكومات :**

وقد نجح أرسطو بداية فى أن يعدد أنواع الحكومات السائدة والممكنة من خلال مبدأين بسيطين هما :

(1) عدد أفراد الحكومة ، (2) الغاية التى تستهدفها الحكومة ، انظر إليه وهو يعبر عن ذلك بعبارته البليغة الموجزة قائلاً :